

أمريكا: الأزمة الاقتصادية وتحدي التحالف الروسي-الصيني (تداعيات الحرب في أوكرانيا)

أحمد زكريا الخنسا

مقدمة

هنالك سؤال كبير لماذا تدفع اميركا الى حرب بين تايوان والصين ودول جنوب اسيا وهي لم تنتهي بعد من الصراع الروسي الاوكراني؟ هل لدى الغرب فائض قوة يريد صرفه في حرب جديدة في وجه دولة هي مصنع العالم وصاحبة اكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية وليس بحسب القيمة الرقمية، وصاحبة اكبر جيش في العالم؟ إن هذا ضرب من الجنون، لكن بنظرة اكثر عمقا نجد ان الاميركي يلعب كل اوراقه كمقامر ويخاطر بكل شيء دفعة واحدة . فماذا يحدث؟.

الولايات المتحدة من الداخل (مآزق متتالية بلا حلول):

حالياً ، الواقع يُظهر أن أميركا لم تعد تستطيع الاستمرار في عيش الحلم الاميركي وهي تقترب كثيرا من البؤس الاميركي. هنالك استحقاقات داهمة على اميركا اقتصادية لا تجد لها حلا وعلى رأسها تأمين ١٤ ترليون دولار قبل نهاية ٢٠٢٢ . فقد تجاوز الدين القومي للولايات المتحدة الأميركية، في فبراير ٢٠٢٢، مستوى ٣٠,٢٩ ترليون دولار، حيث ارتفع هذا العام بمقدار ٢,٣٩ ترليون دولار. من حيث الهيكل، واستنادا إلى بيانات عام ٢٠٢٠، فإن ٣٧٪ من الديون لها آجال استحقاق تصل إلى عام واحد، و ٣٥٪ ما بين عام إلى ٥ أعوام، وبقية الديون لا تهم في هذه الحالة. وبمعرفة المعدل التقريبي لنمو الدين الحكومي، وحجم القروض الجديدة التي يجب أن تستدينها اميركا لتحل محل القروض المسددة، يمكن الافتراض أن على اميركا أن تحصل على قروض جديدة ما بين ١٣-١٤ ترليون دولار. وعلى المراقب أن يتذكر هذا الرقم جيدا.

في الوقت نفسه، فإن التضخم في اميركا يستمر في التسارع بشدة، حيث بلغ التضخم السنوي لشهر فبراير الماضي ٧,٩٪، بينما يتوقع بنك "يو بي إس" UBS أن يرتفع إلى ٨,٥٪ في شهر مارس. يعني ذلك أن اميركا قد دخلت بالفعل في كارثة

(*) باحث لبناني في الشؤون الاستراتيجية.

اقتصادية لا يمكن السيطرة عليها، والتضخم المفرط أصبح مرئياً في الأفق، وعندما يتجاوز التضخم ١٠٪، سيبدأ هروب رأس المال من الأصول الدولارية إلى الذهب وغيره من الأصول الأخرى الملموسة، ما سيؤدي إلى مزيد من التضخم المتسارع. في الوقت نفسه، ستبدأ حكومات الدول الأخرى، التي تحتفظ الآن باحتياطياتها في ديون اميركا، في الانسحاب من الأصول الدولارية. أي أنه وفي ظرف شهرين، سيتحول التضخم في اميركا إلى كرة ثلج تتسارع ذاتياً، حيث يؤدي التدهور إلى هروب رأس المال إلى الخارج، ما يؤدي إلى مزيد من التدهور وهكذا دواليك... ومن المتوقع أن يزداد معدل التضخم عدة مرات، من ٠,٦٪ شهرياً إلى ١-٢-٥-١٠٪ شهرياً، وسيتدهور الوضع بمرور الوقت.

سيجبر ذلك الاحتياطي الفدرالي على رفع سعر الفائدة من أجل خفض التضخم. أو بمعنى أصح، فإن خفض التضخم حقاً، يتطلب رفع معدل سعر الفائدة إلى قيمة تتجاوز التضخم، أي إلى حوالي ١٠٪.

يعني ذلك الموت الفوري للاقتصاد الأميركي في غضون أسبوعين. لهذا، يتظاهر الاحتياطي الفدرالي بمحاربة التضخم، وقد رفع المعدل بنسبة ٠,٥٪، مع نية رفع ذلك المعدل عدة مرات خلال العام. بينما كان عليه أن يرفعه فعلياً إلى ١٠٪. لكن، دعنا نتظاهر بأن ٣٪ ستكون كافية. لنفترض جدلاً أن الاحتياطي الفدرالي قد رفع المعدل إلى ٣٪ في السنة. الآن، لنضرب ١٤ تريليون، قيمة القرض الجديد، في نسبة ٣٪، لنحصل على ٤٢٠ مليار دولار، هو مقدار زيادة الإنفاق على الفوائد في العام المقبل.

لقد بلغ عجز الموازنة الأميركية العام الماضي ٢,٨ تريليون دولار، يضاف إلى ذلك ٠,٤٢ تريليون دولار خاصة بمدفوعات الفائدة وحدها، ويضاف إلى ذلك الزيادة الإجمالية في الإنفاق بسبب التضخم، وكذلك ما تسببه العقوبات ضد روسيا، والتي تقلل من دخل الشركات الأميركية، وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الخام. ويجب التذكير أن إيرادات الموازنة الأميركية خلال العام الماضي قد بلغت ٤,٠٥ تريليون دولار، ويعتقد أن عجز الموازنة خلال عام سيكون مساوياً لإجمالي الدخل. علاوة على ذلك، لا ننسى أن المستثمرين سيبدأون في الهروب من الأصول الدولارية، وسيكون من الصعب على وزارة الخزانة الأميركية العثور على مقرضين على استعداد لإقراض اميركا أموالاً بنسبة ٣٪، بينما يعانون من خسارة ٧٪ من مبلغ القرض بسبب التضخم الذي تبلغ نسبته ١٠٪. وسيتعين على اميركا مرة أخرى أن تبدأ في طباعة النقود الورقية غير المغطاة لتمويل مدفوعات الفائدة وعجز الموازنة، إلا أن ذلك سيزيد التضخم أكثر في الوقت نفسه، سيقوم الاحتياطي الفدرالي، قريباً،

بسحب بعض الأموال المطبوعة سابقا من التداول، بمعنى أنه عندما لا يكون لديه مصدر للحصول على أموال لدفع الفوائد، يستمر في تقليل مبلغ المال الموجود في جيبيه؟! باختصار، فقدت اميركا بالفعل السيطرة على التضخم، ومن المستحيل وقف تدهور الوضع إلى تضخم مفرط. هناك كارثة محققة تنضج في جميع القطاعات المالية باميركا. وأي إجراء يتخذ للنجاة من أي التهديدات بالموت يعجل الموت بتهديد آخر. فالتضخم يتسارع، وعجز الموازنة يتزايد، ومن المستحيل تمويله، ومن الضروري رفع سعر الفائدة، لكن ذلك سيؤدي إلى انهيار البورصة، وعدم قدرة على دفع القروض للبنوك، وعدم قدرة البنوك على دفع التزاماتها، إفلاس جماعي، وهناك قائمة طويلة من العوامل يمكن الاستمرار بسردها.

ان العجز البالغ ١٤ ترليون دولار هو مبلغ هائل، هذا المبلغ يعادل الناتج القومي الصيني. ماذا ستفعل اميركا في موضوع الدين. هنالك عادة ٣ طرق:

١- رفع الفائدة على الودائع: عندما يرفع البنك الفيدرالي الفائدة على الودائع يامل ان تزداد الودائع ويغري المدينون للحكومة الاميركية بتجديد ديونهم. وفي ١٦ مارس الماضي، قرر الاحتياطي الفيدرالي الأميركي رفع نطاق أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار ربع نقطة مئوية، لأول مرة منذ أواخر ٢٠١٨، في مسعى لمواجهة التضخم المتسارع، وسط توقعات برفع الفائدة ٩ مرات متتالية، وفق مؤسستي "جي بي مورغان" و "غولدمان ساكس" الماليتين.

ورغم زيادة أسعار الفائدة إلا أن صحيفة "ول ستريت جورنال" كشفت في ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٢، عن انخفاض حجم الودائع في البنوك الأميركية هذه السنة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. وقالت إن محلي البنوك يتوقعون أن تتراجع الودائع بنسبة ٦ بالمائة، في أكبر ٢٤ مصرفا أميركيا تشكل مؤشر KBW Nasdaq Bank ولديها نحو ٦٠ بالمائة من الودائع، بحجم ١٩ ترليون دولار. وأوضحت الصحيفة أن التضخم المتزايد يؤدي إلى تآكل قيمة الأموال المخزنة في البنوك، ويدفع بالمودين للبحث عن فرص بديلة للحصول على عوائد أعلى تحفظ قيمة أموالهم.

وقد قام البنك الفيدرالي برفع الفائدة نصف نقطة على ان يرفعها عدة مرات اخرى كل مرة ثلاث ارباع النقطة. وكانت النتيجة تهاوي البورصة واكثرها خسارة شركات التكنولوجيا التي خسرت ترليونات الدولارات في ٣ ايام. ان اسعار الاسهم في البورصة اكبر بكثير من السعر الحقيقي ويتوقع هبوط اسعار الاسهم بنسبة ٩٠٪ اذا وصلت الفائدة الى ٥٪. ويصبح نصف ما تجمعه الحكومة حاليا ٣ ترليون دولار يذهب الى تسديد فوائد الدين، وهذا خراب لاميركا واقتصادها.

ان الديون الاميركية الكلية (السيادية+المدنية) تبلغ حوالي ٩١ ترليون دولار

وبالتالي كل رفع للفوائد بنقطة واحدة يكلف الاقتصاد الأميركي ٠,٩١ ترليون دولار وهي حوالي ٣,٨٪ من الناتج القومي البالغ ٢٣,٥ ترليون دولار . فعند ارتفاع الفوائد كما يريد البنك الفيدرالي ٣ نقط تصحب الفوائد المطلوب دفعها سنويا ٢,٧٣ ترليون دولار تعادل ١١,٦ من الناتج القومي ، وهذا ما لا طاقة لأميركا على دفعه .

من جانبها، ذكرت وكالة " بلومبرغ " أنه مع قرار الفيدرالي الأميركي رفع سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية في اجتماع مايو/ أيار ٢٠٢٢، يرى رؤساء بعض أكبر البنوك الأميركية، وبينها " غولدمان ساكس "، أن ذلك سيزيد من مخاطر الركود، رغم تعزيز تلك الزيادات إيرادات الائتمان لديها.

وأكدت الوكالة الأميركية في تقرير نشرته في ٢٠ أبريل ٢٠٢٢، أن مساعي تهدئة التضخم المتسارع، ستمهد الطريق بنسبة ٣٥ بالمئة لانكماش الاقتصاد خلال العامين القادمين. ويُقصد بالركود هبوط النمو الاقتصادي عندما يفوق الإنتاج الاستهلاك، ما يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار، ومن ثم يصعب على المنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل الإنتاج، ما يعني بدوره أيدي عاملة أقل، وارتفاع في نسبة البطالة.

وأفضل علاج للخروج من الركود هو رفع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، ما ينقل البلاد إلى حالة نمو، أو تخفيض الفائدة عبر المصرف المركزي، ما يسمح للمنتجين بإمكانية تحمل دين أكبر ويخفض أيضا جاذبية الادخار ما يرفع نسبة الاستهلاك، ومن ثم نمو الاقتصاد.

ومن اللافت أن الكساد العظيم الذي شهده العالم في ثلاثينيات القرن العشرين بدأ من أميركا ، مع انهيار سوق الأسهم الأميركية نهاية ١٩٢٩، وهو ما يشبه الوضع اليوم، مع تحول كثير من الأموال إلى الأسهم، التي تكاد تكون المورد الوحيد الذي يحقق مكاسب حاليا في ظل ارتفاع التضخم.

٢- عدم او تاجيل الدفع : أن أميركا على رأس النظام الرأسمالي وتعرف كل ثغراته بل وفيه ما يسمى 7,8 chapter 11 وملخصهم هو الحماية من الدائنين. ومن المسلّم به أن الآثار المترتبة على إشهار الافلاس الأميركي ستكون خطيرة جداً على الاقتصاد العالمي عامة وعلى أميركا خاصة .وهذه الآثار هي:

- ١ - ارتفاع صاروخي للذهب .
- ٢- ارتفاع صاروخي للبترول قد يتجاوز ٢٠٠ دولار.
- ٣- انهيار لقيمه الدولار الى ادنى مستوى له على الاطلاق في ساعات.
- ٤- انهيارات غريبه وقياسيه لاسواق الاسهم والسندات.

٥- اعلان متتالي لافلاس دول بعضها يعتبر في مصاف الدول القوية.

٦- انهيار امبراطوريات صناعه.

٧- ارتفاع صاروخي خيالي لليورو يترتب عليها عودة أوروبا للعملات المتعددة.

٨- كساد عالمي تاريخي لم يسبق له بهذه القوة.

٩- زوال دول ونشوء أخرى كقوى اقتصادية.

١٠- عدم معرفة مصير نظام الرأسمالية .

٣- **طبع العملة** : يمكن للحكومة الاميركية طبع النقود، ولكن ذلك سيزيد الكتلة النقدية بنسبة كبيرة وهي حالياً حوالي ٢٢,٣ ترليون دولار (٤,٧ ترليون دولار سنة ٢٠٠٠) وهذا سيؤدي الى تضخم خيالي وفقر مدقع وخاصة للمتقاعدين.

٤- **إبتراز أصحاب الديون الأجنبية**: وهذا أسلوب جديد، إذ يوجد حوالي ٨ ترليون دولار من الديون الاجنبية، على اميركا منع اصحابها من سحبها . وهي تعد سلاحان قانونيان لذلك:

أ- تطبيق قانون منع الاحتكار على الدول والمنظمات الدولية عبر اعتبار اوبك بلس منظمة احتكارية ومحاسبة غير المطيعين عبر فرض عقوبات وتجميد اصول واموال او حتى مصادرتها .

ب- أعلنت وزارة الخزانة الاميركية ان هنالك ٤٠ دولة قدمت اموال الى داعش لم تكشف عن اسمائها، ويمكنها بهذا الاعلان تسمية اي كان بدعم داعش وايقاع العقوبات عليه بجريمة تمويل الارهاب. ومن الممكن بنسبة عالية ان يلجأ الاميركيين الى الطرق الاربعة مجتمعة.

موقف العالم من المأزق الأميركي وبدء الحرب في أوكرانيا

لكن ظهرت ازمة جديدة استراتيجية لأميركا وهي اتحاد مصنع العالم الصين واكبر مصدر للطاقة والمواد الاولية في العالم روسيا على انشاء عالم جديد سياسي واقتصادي ومالي . اعتقدت اميركا ان روسيا قوة عسكرية قوية ولكنها قوة اقتصادية ضعيفة وهنا قوة الغرب القوي اقتصاديا بحيث يحطم روسيا اقتصاديا ويجعلها تستسلم وبدأت التحضير لاغراق روسيا في مستنقع اوكرانيا عبر دعم التيارات المتطرفة الاوكرانية للسيطرة على الحكم والتحضير لتكون اوكرانيا الخنجر الذي يدمي روسيا . وبدأ الرئيس فلاديمير بوتين منذ شهر ديسمبر عام ٢٠٢١، بتوجيه رسائل للولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني ألا تسمح بانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو أو إرسال مساعدات عسكرية لها، لكن الحلف لم يرضخ لهذه المطالب، وسعى حثيثاً نحو ضم اوكرانيا. وتعتبر روسيا انضمام اوكرانيا إلى حلف شمال الاطلسي مزعجاً لها ويمثل خطورة على أمنها وحدودها واقتصادها،

بسبب تشاركية الحدود بين البلدين. القلق الروسي سببه الفصل الخامس من اتفاقية " الناتو " ، والذي ينص على انه في حالة أي هجوم يتعرض له عضو في الحلف يعتبر هجوماً على الحلف بأكمله، بمعنى أن أي هجوم عسكري روسي على أوكرانيا بعد ذلك سيضع روسيا في مواجهة مباشرة مع ٢٧ دولة على رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتحويل تهديداته إلى أفعال بعد نقل قواته العسكرية إلى أوكرانيا والتأهب لشن عملية عسكرية بداية من فبراير الماضي. وقد شعر الروس بأنه الوقت المناسب لقطع اليد الأوكرانية وقد شجع الغرب على الشروع بذلك بطريقة غير مباشرة (كما فعلت أميركا عند غزو العراق للكويت)، بالقول ان الجيش الروسي يمكنه احتلال كييف في ٧٢ ساعة ، وانه لن يتدخل عسكريا لانهم لا يريدون حرباً عالمية ثالثة، ولان اوكرانيا ليس في حلف الاطلسي، فبدأت روسيا بالعملية العسكرية ضد اوكرانيا (التي لا زالت مستمرة) معتقدين بالدعاية الغربية ان الجيش الاوكراني سيهزم سريعا بينما في الحقيقة تقوم الجيوش الغربية بتدريب الجيش الاوكراني والمتطرفين على قتال العصابات للجيش الروسي منذ ٢٠١٤ . بدأ الجيش الروسي الهجوم الواسع وردّ الجيش الاوكراني بحرب عصابات ضد الجيش الروسي مما اوقع فيه خسائر كبيرة بالعديد والعتاد . اعاد الجيش الروسي وغير قيادة العمليات في اوكرانيا وبدأ بسياسة القضم ونجح في خفض الخسائر وتحقيق الانتصارات واصبحت نتيجة الحرب العسكرية محسومة، وذلك بعد ضرب القوة الاساسية للجيش الاوكراني في دونباس وخاصة في المعارك الفاصلة في ماريوبول .

ويمكن استخلاص جملة من النتائج الأولية لما بعد الأيام الأولى للحرب الروسية - الأوكرانية لعلها تفيدنا في إدراك المستقبل الذي ينتظرنا.

فقد بات واضحا على صعيد السياسة الغربية على الأقل ما يلي:

- أن العامل المشترك الأساسي الذي يحكم تضامن الغرب الليبرالي فيما بينه هو منع نشوب أي حرب داخل أراضيه مهما كانت الأسباب. ولا يهمه في ذلك التخلي عن حلفائه أو خيانتهم أو حتى التحالف ضدهم. فقد تم التغرير بأوكرانيا بكل سهولة وتُركت تواجه روسيا بمفردها رغم التطمينات الكثيرة السابقة ورغم الوعود الكثيرة بالدفاع عنها التي مازالت مستمرة إلى اليوم.

- ان ما يهم الغرب الليبرالي بالدرجة الأولى هو كيفية الحفاظ على مصالحه المادية ومصالح شعوبه، ولا تهمة - كما يدعي - الحريات، ولا حقوق الإنسان، ولا الدفاع عن الديمقراطية. هذه الأخيرة بالنسبة له هي أداة من أدوات التوسع وتحقيق مزيد من الثروة ومحاصرة الأعداء والمنافسين والهيمنة عليهم، ويمكن بكل سهولة التخلي

عنها في أي لحظة إذا ما تعارض ذلك مع مصالحه الإستراتيجية وحاجته للاستمرار متفوقا على الصعيد العالمي.

- أصبح الغرب الليبرالي يستثمر اليوم في الحروب كما يستثمر في الكوارث الإنسانية الناجمة عنها. فهو يربح ببيع العتاد العسكري لأوكرانيا لتعطيل قوة خصمه الأول روسيا، كما يربح بنزوح آلاف الأوكرانيين نحو أوروبا الغربية التي هي الآن في حاجة إلى يد عاملة شابة ومؤهلة في مختلف المجالات وسهلة الاندماج في مجتمعاته. أما على صعيد السياسة الروسية والشرقية بشكل عام فقد بدا جليا لحد الآن ما يلي: - أن روسيا شرعت في تنفيذ مبدأ أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، باعتبار أن الغرب الليبرالي كان سيستمر في محاصرتها عبر أوكرانيا إلى أن يتسلل إلى الداخل ويسمح بتشكيل نظام سياسي مخالف لها من حيث التاريخ والقيم والدور. إلا أن جراءة الرئيس بوتين على اتخاذ قرار استراتيجي بالهجوم أربك المخطط التوسعي الغربي نحو الشرق، وقد ربح في هذا المسعى مهما كانت النتيجة التي يحققها.

وكنا قد توقعنا في العدد " ١٦٤ من مجلة شؤون الاوسط " ، (زعامة روسيا)، ان تحتل روسيا شرق اوكرانيا وتهجير الاصول الاوكرانية منها وضمها الى روسيا، وهذا ما يحصل حالياً، حيث يتم اكمال احتلال شرق اوكرانيا وتهجير الاوكرانيين منها واعطاء القاطنين في المناطق المحتلة الجنسية الروسية تمهيدا لاستفتاء السكان على الاستقلال عن اوكرانيا والانضمام الى روسيا ويصبح شرق اوكرانيا جزءاً من روسيا . كذلك توقعنا في العدد " ١٦٤ " من المجلة نفسها، (الصين والغرب :تنافس أم صدام) ان تقوم الصين باحتلال تايوان وروسيا باحتلال شرق اوكرانيا بالتزامن واحتملنا حدوث ذلك في شهر شباط ٢٠٢٢ للأسباب التي وردت في ذلك المقال . لكن خلال القمة التي حدثت في شباط ٢٠٢٠ على هامش الالعاب الاولمبية في الصين تم الاتفاق ان تبادل روسيا باحتلال شرق اوكرانيا وان تدخل الصين الحرب في الوقت المناسب للأسباب التالية:

١- ان الجيش الروسي يستطيع احتلال شرق اوكرانيا بدون دعم عسكري صيني لعدم قدرة الغرب على تأمين حشودات حليفة عسكريا لمواجهة روسيا، ولان تلك الحشودات ستكون اوروبية والحرب ستكون على الاراضي الاوروبية ، والجيوش الاميركية غير جاهزة لمواجهة الجيش الروسي، والاوروبيين لا يملكون جيشا لنقلها للحرب على الحدود الروسيه، وهذا مؤمن على الحدود الصينية حيث هنالك الكثير من الجيوش التي تخشى من القوة الصينية الصاعدة، قد تندفع الى الصدام مع الصين اذا تم دعمها بما يكفي من العتاد والسلاح، ومهما حدث فان الحرب ستقع في آسيا وهذا هو الثمن الأقل لكفة للمحافظة على النظام العالمي الحالي.

٢- ان الغرب سيستعمل سلاحه الاساسي وهو فرض عقوبات اقتصادية ومالية وهذه العقوبات ستكون أصعب على الصين منها على روسيا أيضاً وذلك لأن :

أ- الصين هي مصنع العالم بسبب الجودة النسبية للمنتجات ورخص الاسعار النسبي، ويمكن تهديد هذا الدور عبر توزيعه على عدد من الدول بدعم غربي سياسي واقتصادي وتقني مناسب .

ب- الاستثمارات الصينية في الغرب تتخطى عشرات الترليونات من الدولارات يمكن حجزها بسهولة كما حدث مع روسيا، بينما الاستثمارات الخارجية انخفضت في الصين مع انتشار كورونا، حيث باع الغرب الكثير من الاستثمارات في الصين .

ج- ان روسيا هي المصدر الاول في العالم لكثير من المواد الاولية، ولا يوجد في العالم من يستطيع الحلول مكان روسيا في تامين هذه المواد. فاذا اشترى الغرب من مصادر اخرى فالذي سيحصل ان هذه المواد ستقل في الاسواق وترتفع أسعارها مما يضطر المستوردون الاخرون للتزود بتلك المواد من روسيا عبر طرق ملتوية ، او بحسم اعلى وهذا ما تفعله الصين والهند بشرائهما النفط الروسي بحسم عالي، وهذا الحسم لا يضر روسيا بل يربحها ، اذ ان سعر هذه المواد بكل الأحوال هو اعلى حالياً من السعر السابق فمردودها للخزينة الروسية هو اعلى بالقيمة الرقمية عن المداخيل التي كانوا يجنوها قبل العقوبات، أي بعبارة اخرى، فان الروس خسروا قسماً من ارباحهم المفترض حصولهم عليها نتيجة ارتفاع الاسعار نتيجة الحصار، وهذا أحد اسباب ارتفاع الروبل مقابل للدولار.

لذلك فان تاثير العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا هي أكبر على الغرب منها على روسيا . وإن قيام الغرب بعزل روسيا ومنعها من بيع موادها الاولية، سيكون ضرب كبير من الحماسة بسبب قدرة روسيا على ضرب وتعطيل اي امدادات بديلة، بدليل الحرب في سوريا حيث كان احد الاهداف الكبرى لهذه الحرب هو مد انابيب الغاز والنفط بين الخليج واوروبا . حيث عطل الروس المشروع في اهم عقدة في المشروع، عبر التدخل في سوريا . ان انتاج ونقل كميات كبيرة من المواد الاولية، عملية معقدة ومكلفة وتحتاج الى وقت طويل، ويمكن لروسيا تعطيلها في احدى المراحل بقدراتها الكبيرة .

ان اسواق المواد الاولية وخاصة في مجال الطاقة ستعاني من عدم استقرار وفقدانها المتكرر، وارتفاع في الاسعار ، طالما حاول الغرب تناسي الحقائق والاصرار على عزل روسيا، لذلك فالمتوقع أن يكون شتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مأساوياً في اوروبا وقد ينتج عنه ثورات تطيح بحكومات في دول الغرب، ويتفكك الاتحاد الاوروبي .

د- قدرة الصين على دعم الاقتصاد الروسي اكبر بكثير من قدرته على دعمه ان كان هو ايضا تحت الحصار. وبالتالي تقوم الشركات الصينية بالحلول محل الشركات الغربية وخاصة في تأمين الخدمات للشعب الروسي .

ه- حسب الخبراء وعلى رأسهم وزير الخارجية الامريكى هنري كيسنجر فان الصين تنتظر اللحظة المناسبة لاحتلال تايوان وتنتظر ان تقوم روسيا باستنزاف الناتو والاوروبين في اوكرانيا فيكون الغرب ضعيفا ولا قدرة له على دعم الصراع مع الصين فتستعيد الصين تايوان بثمن بخس. لذلك تحاول اميركا استعجال الصراع مع الصين عبر تشجيع تايوان على الاستقلال عن الصين عبر اعلان بايدن في جولته الاخيرة في اسيا عن عزم اميركا التدخل عسكريا للدفاع عن تايوان، وهذا يساعد على انشاء التحالف ضد الصين الذي تعمل عليه حاليا . وتصريح بايدن لم يكن عفوياً وغير مقصود، حيث يتم عرض أسئلة الصحافيين المحددين للمشاركة في المؤتمر الصحافي على المكلفين من مستشاري الرئيس ويتم حذف الاسئلة الغير مرغوب بها والتمني على بعضهم الاخر توجيه اسئلة محددة. وهذا أدى الى ارتفاع مستوى الغضب في الصين، وزيادة التنسيق العسكري الصيني الروسي و اخره كان طيران القاذفات الاستراتيجية الصينية الروسية للقول للجميع ان القوة العسكرية الصينية الروسية جاهزة للخيار النووي عند الضرورة . في اطار الاستفادة من الدروس من فرض العقوبات على روسيا عبر حجز الودائع والاستثمارات الروسية تقوم الصين حاليا وبهدوء ببيع استثماراتها في الغرب .

كيف تكتوي أميركا بنار عقوباتها الاقتصادية على روسيا؟

في الآونة الأخيرة، لا صوت يعلو على صوت العقوبات الغربية التي تقودها اميركا ضد روسيا، وكانت المفاجئة هي العقوبات الاقتصادية والسياسية التي لا تضر الغرب بشكل قوي، تم فرضها سريعا وبهستيريا حتى وصلت الى حد حذف الفريق الروسي من ألعاب كرة القدم، لانهم كانوا بحاجة الى استسلام سريع لروسيا عبر اشغال الازمات الداخلية داخلها، لكن الروس تمكنوا بالتعاون مع الصين من امتصاص التأثيرات الاقتصادية والمالية للعقوبات على المواطن العادي ، بينما يغفل كثيرون " التكلفة الكارثية " التي يدفعها المعسكر الغربي في المقابل، وفي مقدمته أميركا.

ان الغرب بعقوباته الاقتصادية كان يتوقع انهيار الروبل وقيام انتفاضة شعبية تطيح ببوتين ، ولكن ذلك لم يحصل للأسباب الاساسية التالية:

١- كانت روسيا من الجهات المانحة للنظام المالي العالمي على مدى العقدين الماضيين. فروسيا تعطي العالم أكثر مما تتلقاه. وكان لدى البلاد فائض ضخم في

التجارة الخارجية. وقد حصلت الشركات الغربية على أرباح ضخمة ونقلتها من روسيا، مما قلل من رصيد الحساب الجاري الإيجابي الإجمالي، لكنه ظل قويا بشكل استثنائي. لذلك، الآن، وبعد أن أوقفت روسيا تدفق رأس المال الروسي إلى الغرب، لا يسع الميزان الإيجابي الهائل للتجارة الخارجية سوى دفع الروبل للأعلى. إذ يكفي أن تبيع نصف كمية البضائع والمواد الخام للعالم، لتتمكن من دفع جميع وارداتها. لذلك، حتى لو قطعت روسيا الغاز عن الغرب وفقدت الدخل من صادراته، فإن أوروبا ستتجمد في الشتاء، وسيضعف الروبل قليلا، أو قد لا يضعف على الإطلاق .

٢- القرار الخاطئ للغرب بشمل الاثرياء الروس بالعقوبات على الدولة الروسية وذلك بتجميد اصولهم في الغرب . حيث ان النزف للنقد الاجنبي يتأتى عادة من الاتي :

أ- استيراد المواد الاولية من الخارج : المعلوم أن روسيا من اكثر البلدان تصديرا للمواد الاولية في العالم وهناك فائض مهم كما يتضح في الفقرات ١-٣ .

ب- استيراد المنتجات الاجنبية من الخارج : ان استيراد المنتجات الاجنبية من الخارج قد ضعف كثيرا بسبب العقوبات الغربية .

ج- شراء المعدات العسكرية: ان شراء المعدات العسكرية العالية التقنية تمثل عادة بندا كبيرا في خروج العملات الاجنبية من بلد ما . وهذه الحالة لا تعاني منها روسيا ، التي تصنع معظم اسلحتها ، وهي تعتبر من اهم مصدري السلاح في العالم، الذي يدخل عليها كميات كبيرة من النقد الاجنبي.

د- تهريب الاموال : ان تهريب الاموال الى الخارج هو اكبر مشاكل روسيا حيث يعمل الاثرياء الروس الى اخراج اموالهم الطائلة من روسيا واستثمارها في الغرب. ان القرار الغربي بفرض العقوبات على الافراد أدى لتوقف هذا النزف ولا يستبعد ان يحصل نزف معاكس بارجاع الاموال الغير محتجزة من الغرب الى روسيا لحمايتها من الحجز وربما المصادرة لاحقا .

٢- أعلن البنك المركزي الروسي مؤخرا عن شرائه الذهب من البنوك التجارية الروسية في الفترة من ٢٨ مارس وحتى ٣٠ يونيو بسعر ثابت وقدره ٥٠٠٠ روبل للجرام الواحد، وهذا يعني ربط الروبل الروسي بالذهب، على الأقل بالحد الأعلى لسعر صرفه. وقد بلغ سعر الذهب في الأسواق العالمية، ليوم أمس الثلاثاء ٥ أبريل، ١٩٣٠ دولار للأونصة الواحدة، أي ٦٢ دولار أو ٥٢٠٨ روبل للجرام الواحد، بمعدل ٨٤ روبل لكل دولار.

من هذه الصيغة، وبسعر الذهب الحالي، يجب أن تكون قيمة الدولار ٨٠,٦٤ روبل

لكل دولار واحد. حسنا، دعنا نضيف روبلين آخرين للمعاملات ومصروفات البنك الأخرى. يعني ذلك أنه إذا ظل سعر الذهب مستقرا، فإن سعر الصرف الحالي للروبل عند مستوى ٨٣-٨٤ روبل للدولار الواحد هو سعر مناسب تماما.

فإذا ما ارتفع الروبل كثيرا، على سبيل المثال، حتى ٧٥ روبل لكل دولار، سيصبح من المربح للبنوك شراء الذهب من الخارج ونقله إلى روسيا لبيعه إلى البنك المركزي، وبأحجام يمكن أن تؤثر على سعر صرف الروبل نحو انخفاضه، فينخفض سعر صرفه حتى يجعل واردات الذهب غير مربحة.

وهنا من الضروري مراعاة الظروف التالية:

فيما يتعلق بنمو الأسعار العالمية للمواد الخام، ووفقا لجميع التوقعات، سينمو دخل روسيا من التجارة الخارجية بقوة.

وتقدر "بلومبرغ" أن عائدات الطاقة الروسية سترتفع إلى ٣٢١ مليار دولار هذا العام، بزيادة ٣٥٪ عن العام الماضي. في الوقت نفسه، فقد انهارت الواردات، ما يعني أن تدفق الدولارات واليورو إلى روسيا قد ارتفع، دون إمكانية لإنفاقها، ليظهر مرة أخرى فائض هائل من العملة.

لقد انتقدت المخطط الذي تم تقديمه لدفع ثمن الغاز بالروبل على وجه التحديد لهذا السبب، وهو أن البنك المركزي لم يشر إلى ما يجب فعله بالمبالغ الهائلة من الدولارات واليورو التي ستراكمها روسيا في الأشهر المقبلة.

يعني ذلك أيضا إمكانية تعزيز الروبل بقوة حتى مستوى ٦٠-٧٠ أو حتى ٥٠ روبل لكل دولار، وهو أمر غير مفيد لروسيا، لما يحمله من خفض للقدرة التنافسية لبضائعها، ويحتاج البنك المركزي منع ذلك.

مع ذلك، فقد حصلنا على الإجابة الآن.

في السابق، كان فائض العملات الأجنبية موجها لشراء التزامات ديون اميركا والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وغيرها، أي إلى الاحتياطيات. الآن، أصبح ذلك محفوفًا بالمخاطر أولا، وثانيا، أصبح من غير المربح، في ظل التضخم المتسارع، الاحتفاظ بالمال بالدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني.

لم يعد لدى روسيا ليس فقط حاجة لبيع الذهب (الذي يعتزم الغرب حظره)، وإنما يبدو أن روسيا ستبدأ في امتصاص الذهب من الأسواق العالمية في الأشهر المقبلة، لمنع تعزيز الروبل أكثر من اللازم في نفس الوقت.

أي أن العقوبات الغربية ستؤدي إلى نتيجة عكسية لما توقعه الغرب.

علاوة على ذلك، يبلغ احتياطي الذهب الأميركي ٨١٣٣,٥ طنا، (إذا لم يكن الاحتياطي الفدرالي يعطي بيانات كاذبة!)، حيث جادل بعض الخبراء لعدة عقود بأن

اميركا قد أنفقت معظم الذهب على التلاعب بالأسعار من أجل دعم الدولار كعملة عالمية، ويرفض الاحتياطي الفدرالي أي تدقيق ملعن لحيازاته من الذهب. ولكن لنفترض أن اميركا تمتلك هذا الكم من الذهب، والذي تبلغ قيمته الإجمالية بالأسعار الحالية حوالي ٥٠٤ مليار دولار.

ووفقا لمعهد واشنطن للتمويل الدولي، سيكون لروسيا فائض في الحساب الجاري Current account، أي فائض العملة الأجنبية، هذا العام، ٢٤٠ مليار دولار.

أي أنه لشراء كل الذهب من احتياطات اميركا، ستحتاج روسيا إلى ما يقرب من عامين وشهر واحد. والمفروض أن العقوبات ستستمر لفترة أطول من ذلك، وحتى لو انهار الاقتصاد العالمي في هذين العامين، سوف تستغرق روسيا حوالي ٧ سنوات لشراء كل الذهب في جميع أنحاء العالم.

بطبيعة الحال، فإن ذلك تشبيه نظري، أما من الناحية العملية، فإن سعر الذهب ينطلق إلى عنان السماء يمثل هذا الشراء الجماعي، ولن يرغب العقلاء في التخلي عن الذهب عشية انهيار الدولار وسوف يتدخل انهيار الاقتصاد العالمي في هذا الأمر. والمنطق يقول أن لا سبيل آخر للتصرف في المداخل الروسية الضخمة، بخلاف الاستثمار في الذهب. ويمكن أن ينطلق هذا السيناريو تلقائيا خلال الشهرين المقبلين، إذا لم يغير البنك المركزي قراره.

فأسعار الذهب في العالم سوف تنمو بسرعة قريبا، وبطبيعة الحال، فإن أحد الآثار الجانبية للزيادة المضطربة وطويلة الأجل في السعر العالمي للذهب هو تشويه سمعة الدولار كوسيلة للحفاظ على رأس المال، وبدء هجرة رأس المال العالمي من الدولار واليورو وغيرهما إلى الذهب. وحتى لو لم يكن نظام الدولار محكوم عليه بالفشل من قبل (وكان كذلك)، فلن يكون أمامه فرصة للنجاة من الارتفاع الحتمي في سعر الذهب خلال العامين المقبلين. بعد قرار البنك المركزي الروسي هذا، فقد خسر الغرب فعليا حربه الاقتصادية مع روسيا.

وحتى لو تفاوتت درجات الخسارة، إلا أن كل الخبراء الاقتصاديين يتفقون على أن الجميع يكتونون بنيران هذه الحرب الاقتصادية، التي أرجعت العالم إلى سياسات العقوبات والعقوبات المضادة والمحاو والأقطاب من جديد.

وبالتزامن مع مرور اشهر على بدء الغزو الروسي لأوكرانيا وما تبعه من عقوبات، بدأ خبراء ومؤسسات اقتصادية يتحدثون عن تداعيات عالمية فلكية، قد تصل إلى حد "كساد عظيم" وزحزحة عرش الدولار، ومشاكل جوهرية أخرى ربما يحتاج العالم لسنوات حتى يتمكن من التعافي من آثارها.

وبدء من ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠٢٢، أي بعد ٤ أيام من الغزو، بدأ الغرب بقيادة

أميركا يكشف عن حزم تدريجية من العقوبات ضد روسيا، لا تزال متواصلة حتى اليوم. ويأتي في مقدمتها عقوبات على البنك المركزي الروسي وصندوق الثروة السيادي، ووقف التعاملات التجارية والتكنولوجية الثنائية، وإزالة العديد من البنوك الروسية من نظام "سويفت" للتحويلات المالية العالمية.

ثم جمد الغرب ٣٠٠ مليار دولار من أصل ٦٤٠ من أصول البنك المركزي الروسي من الذهب والعملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار، ما مثل ضربة موجعة للاقتصاد الروسي. وذكر المحلل الاقتصادي الأميركي، دانيال موس، إن "استمرار التعامل بحزم مع موسكو لم يكن أبدا بلا تكلفة، إذ إن أسعار الطاقة آخذة في الارتفاع، والشركات تنسحب من روسيا وتلك التي تبقى هي معرضة لخطر التأميم".

وأضاف في مقال نشرته "بلومبرغ" في ٢١ أبريل: "هناك قلق بشأن إمدادات الغذاء العالمية، وبدأت الأحاديث حول الركود، و"سيكون من الحماقة استبعاد حدوث ركود جديد، هذا إن لم يكن قد بات بالفعل موجودا بيننا".

ولفت موس إلى إقرار مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، في ١٩ أبريل بأن "المخاطر تتزايد في عدد من البلدان"، محذرة الفيدرالي الأميركي من أنه "لن يكون بمقدور الاقتصاد العالمي تجنب الركود، في غياب استئناف صادرات الطاقة الروسية". وخلص إلى أن "الركود قادم لا محالة، وفي النهاية، يعتمد الأمر على مدى الألم الذي يمكن لأميركا وشركائها تحمّله لمعاقبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين" على غزوه لأوكرانيا. من جانبه، لفت الخبير الاقتصادي، عبد الخالق فاروق، إلى أن "من بين أخطر الأضرار التي ستكتوي أميركا بنيرانها جراء تفعيلها سلاح العقوبات الاقتصادية الأكثر ردها ضد روسيا، هو دعم تفكيك هيمنة الدولار".

وفي ظل استخدام أميركا لسلاح العقوبات الاقتصادية وتجميد أصول روسيا بالدولار، تتصاعد شعبية "اليوان" كعملة مفضلة للمدفوعات العالمية مع ارتفاع المعاملات الدولية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق.

وقفزت المدفوعات باستخدام اليوان إلى حصة قياسية من السوق بلغت ٣,٢ بالمئة، بحسب بيانات جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك في ٢٠ أبريل، وذلك بعد أن زادت الصناديق الدولية حيازاتها من السندات الحكومية الصينية.

بالإضافة إلى قرار عملاق الغاز الروسي "غازبروم" نيفت "قبول اليوان بدلا من الدولار؛ لتزويد الطائرات الروسية بالوقود في المطارات الصينية.

"تعتبر الصدمات التي خلفتها أزمة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الاقتصاديتين صغيرا مقارنة بما نشهده اليوم. لم نر شيئا مشابهاً لما يحدث إلا في أوقات الحروب". هذا ما قاله

شاهين فالي من كلية لندن للاقتصاد، خلال حديثه عن التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا في دول الاتحاد الأوروبي.

وكان الاقتصاد الأمريكي دخل رسمياً مرحلة الركود في تموز/ يوليو ٢٠٢٠، مع تسجيل انكماش بنسبة ٣,٩٪ على أساس سنوي في الربع الثاني لذلك العام، وهو ثاني انكماش فصلي على التوالي. وذهب بعض الخبراء إلى وصف الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد بأنها "الانهيار الاقتصادي الأكبر" في تاريخها.

كما أن تصدير الأزمات الداخلية إلى الخارج ليس مستبعداً، وهذا ما يثبتته التاريخ. على سبيل المثال، إن أحد أسباب الحرب العالمية الثانية يعود إلى الكساد الذي ضرب العالم أواخر عشرينيات القرن الماضي، والضرر الذي لحق باقتصاد معظم الدول التي سعت إلى البحث عن موارد خارج حدودها. وهنا نتحدث عن أكبر اقتصادات العالم، أي دول الاتحاد الأوروبي و اميركا. وبالتالي، يبقى هذا الأمر غير مستبعد في السنوات المقبلة، بما أن الأزمات السياسية الدولية والحروب لا يمكن فصلها عن البعد الاقتصادي في الحالة الطبيعية، فكيف مع جائحة تسبب بأزمة كبيرة جداً، وفي ظل نظام دولي غير واضح المعالم ومتخبط؟

بناءً عليه، إن الأزمة الاقتصادية التي تعانيها دول الاتحاد الأوروبي واميركا تفتح احتمالات واسعة على مستقبل متوتر على الصعيد الاقتصادي العالمي. ومع حاجة واشنطن وبروكسل إلى النهوض من جديد، تبقى الصعوبات ماثلة في الطريقة والقدرة على ذلك، فهل ستخرج دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من الأزمة بطريقة سلسة وطبيعية؟ وإلى أي مدى سيكون النهوض الاقتصادي من جديد في بروكسل وواشنطن مستنداً إلى خطط اقتصادية قادرة على تجاوز إحدى أكبر الأزمات العالمية؟

خاتمة

خلاصة ما سبق ان العالم يشهد عدد غير مسبوق من الازمات السياسية والاقتصادية الوجودية تترافق مع تحولات في موازين القوى وان تصريح رئيس الاركان الاميركي: " ان القوة العسكرية الاميركية لم تعد حاسمة " لهو دليل قوي على الدخول في عالم متعدد الاقطاب . لكن هل النظام السياسي والدولة العميقة جاهزة للاعتراف بهذه الحقيقة والعمل بها ، ام ستكابرو وتستمر بسياساتها السابقة؟ المرتكزة على استعمال كل الاساليب لتحطيم الصين وروسيا على امل ان تبقى الدولة المهيمنة على العالم؟ .

ان استمرار الصدام الحالي وتصاعده قد يؤدي الى تجاوز احد الاطراف الخطوط الحمر والدخول في مواجهه شاملة تشمل استخدام الاسلحة النووية، فهل

ستتصرف الاطراف بعقلانية وتتفق على تقاسم العالم بالطرق السياسية والحروب الناعمة؟ . هذا ما سنراه في المرحلة القادمة مع الترجيح ان ذلك سيتم بالقوة العسكرية المباشرة لعدم وجود قيادة سياسية غربية مؤهلة لتنفيذ هذا التحول وستعود بالنتائج الكارثية على مستوى الحياة الغربية التي تعيش رفايتها على حساب العالم.

ان الحلول السياسية ستظهر وفقاً للتحركات العسكرية الروسية وبعد استكمال احتلال شرق اوكرانيا ووصولها الى الضفة الشرقية لنهر دنيبرو ، الذي سيصبح الحدود الغربية لروسيا. اما اذا اكمل الجيش الروسي واحتل اوديسا فذلك يدل على ان هنالك قرار روسي صيني بتثبيت عالم متعدد الاقطاب بالقوة العسكرية عبر فرط حلف النيتو وذلك بجر حلف النيتو الى معركة خاسرة في دول البلطيق الثلاث ليتوانيا واستونيا ولاتفيا وهي بلدان صغيرة قليلة السكان لا توجد فيها جيوش حقيقية ونسبة الروس في اثنين منها تفوق ٢٥٪ من عدد السكان.

ان الدول الغربية لا تملك جيوش حقيقية لارسالها الى بلدان بعيدة عن حدودها باستثناء الجيش الاميركي الذي لن يستطيع الدفاع عن هذه الدول الثلاث ضد الجيش الروسي بدون وجود جيش وطني كبير. فهي حرب عسكرية كبرى سيخسر فيها الجيش الاميركي ويتفكك حلف النيتو لعدم قدرته على حماية دول في الحلف الا اذا دخل العالم بصراع نووي لا يبقي ولا يذر. ان الايام المقبلة حبل بالمفاجئات فلنراقب وننتظر.